



زياد مكاوي (الرئيس التنفيذي لبنك قطر الأول QFB)؛

القطاع المصرفي القطري واحد من أفضل القطاعات في منطقة الخليج

يعمل بنك قطر الأول QFB وفق خطته المستقبلية على مجموعة متنوعة من الحلول المالية المبتكرة لعملائه وعلى اغتنام الفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة وخارجها، متطلعا لأن يصبح البنك الرائد عالميا في مجال الخدمات المصرفية المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية. الرئيس التنفيذي للبنك زياد مكاوي اعتبر القطاع المصرفي القطري واحدا من أفضل القطاعات في منطقة الخليج، منوها باستراتيجية التنوع الاقتصادي المعتمدة في قطر، معتبرا ان الاستثمارات الإسلامية تسهم بقوة في المشروعات الاستثمارية النوعية الضخمة التي تشهدها قطر، مذكرا بتوفير البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات.

وإثقا من الجهة التي تدير له استثماراته.

■ ما هي آخر المستجدات التي طرأت على أوضاع بنك قطر الأول؟

– حقق بنك قطر الأول إنجازات راسخة كان أبرزها إدراج أسهم البنك في بورصة قطر، عقب الحصول على موافقة هيئة قطر للأسواق المالية. بعد هذا الإنجاز الهام، أعلن بنك قطر الأول عن تطوير منصة رائدة وشاملة للخدمات المصرفية الخاصة، ذات الهيكلية المفتوحة، لمنح المساهمين والعملاء فرصة الاختيار من ضمن مجموعة واسعة من الاستثمارات، والحلول الاستثمارية المبتكرة، لتنمية وإدارة وحماية ثرواتهم وأصول أملاكهم. كما قمنا بطرح حصص استثمارية في «إجارة الطيران المهيكلة» والتي لاقت قبولا مميّزا من قبل العملاء من الأفراد والمؤسسات، حيث أن هذا المنتج، المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يمثل فرصة استثمارية في قطاع يتميز بالاستقرار النسبي. بالإضافة إلى المحافظة على مجموعة متنامية من العروض التي نقدمها للعملاء، والمكوّنة من مجموعة واسعة من منتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وحلول المسؤولية القانونية، بما في ذلك الوكالة، والمرابحة، والاجارة، والاستصناع وغيرها.

اغتنام الفرص الاستثمارية

■ ما هي خططكم لأدعوم المقبلة؟

– ننتقل بخططنا المستقبلية من قاعدة التزامنا بالتميز الذي هو جوهر عملنا، فنحن ملتزمون بتقديم مجموعة متنوعة من الحلول المالية المبتكرة لعملائنا، لمساندتهم في إدارة ثرواتهم الخاصة، وذلك بتبني أفضل المعايير العالمية المعتمدة، وممارسة أنشطتنا بكل أخلاقية وشفافية. كما سنعمل على اغتنام الفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة وخارجها، وتقديم مجموعة متكاملة من الحلول الاستثمارية والخدمات المصرفية المصممة لتلائم مع احتياجات عملائنا وتطلعاتهم المستقبلية، ووضع حلول مبتكرة تواكب متطلبات أعمالهم المتغيرة. كل ذلك سيسهم في تحقيق رؤيتنا الرامية لأن نصبح البنك الرائد عالميا في مجال الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال توفير فرص استثمارية جذابة وحلول مالية مبتكرة. ■

التنوع الاقتصادي، ورفع كفاءة الانفاق العام، وإدارة السيولة بشكل استباقي والحفاظ على مرونة السياسة النقدية وموقفها الداعم للنمو، وتعزيز التشريعات الاحترازية الكلية، وتعزيز الرقابة.

البنوك الإسلامية مساهمة في المشروعات الاستثمارية الإسلامية ما هو الدور الذي يؤديه الاستثمار الإسلامي في نمو اقتصاد البلاد؟

– إن الاستثمارات الإسلامية (البنوك الإسلامية) تسهم بقوة في المشروعات الاستثمارية النوعية الضخمة التي تشهدها دولة قطر، وهي تواكب النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الدولة، مما يساعد في دعم وتعزيز البنية التحتية للاقتصاد القطري. فهي توفر أدوات ومنتجات استثمارية مثل عقود التمويل، التي تشهد إقبالا قويا من أصحاب المصلحة. أما عن الدور الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق النمو الاقتصادي، فهو يتمثل بمشاركتها في تمويل العديد من المشروعات الكبرى التي تؤدي إلى إنعاش السوق، الأمر الذي سيكون له مردود كبير يُشكل رافدا قويا ومهماً لنمو الاقتصاد القطري.

■ ماذا عن منتجاتكم المبتكرة والحلول التي تقدمونها لمساعدة الأفراد والمؤسسات الاستثمارية على تحقيق أفضل مردود؟

– يوفر بنك قطر الأول مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات من بينها الاستثمارات البديلة والتي تركز بشكل خاص على استثمارات الملكية الخاصة والقطاع العقاري؛ ونشاط الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، ونشاط الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، بالإضافة إلى أنشطة إدارة الخزينة والاستثمار.

تنوع مجالات الاستثمار

■ ماهي النصيحة التي توجهونها للمستثمرين الجدد؟

– بداية، يجب على كل مستثمر جديد أن يحدد هدفه من الاستثمار بناءً على الدخل أو رأس المال الخاص به، حيث يجب عليه التأكد من وجود ما يكفي من الأموال لتغطية احتياجاته الأساسية بعيداً عن أموال الاستثمار، كما يلزمه الحذر وعدم المخاطرة بكل ما يملك. والنصيحة الأهم هي أنه يجب على المستثمر أن ينوع المجالات التي يستثمر بها وأن يتأكد ويكون

■ ما هي أكبر التحديات التي تواجه قطاع الاستثمار في الدول العربية في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة؟

– هناك عوامل كثيرة تقف عائقاً أمام قطاع الاستثمار في الدول العربية، وتختلف هذه العوامل من ناحية الشكل والمضمون من بلد إلى آخر. نذكر منها، ضعف السوق المحلية، ونقص في البنية التحتية من طرق، ومواصلات، واتصالات سلكية ولاسلكية، وموانئ، ومطارات، ونقص في الطاقة والمياه، والتي هي متطلبات مهمة للمستثمر العربي والأجنبي. يضاف إلى ذلك، ضعف أسواق رأس المال في معظم الدول، وحدائث تنظيمها، إلى جانب عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات، مما يشتمل المستثمر بين أكثر من تشريع، مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسؤول لآخر ومن وقت لآخر. كما تفتقر بعض الدول لوجود بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة. بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي السائد في المنطقة العربية نتيجة النزاعات والحروب، والذي أدى بدوره إلى تقليل حجم الاستثمارات، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

استراتيجية التنوع الاقتصادي

■ كيف تقيمون القطاع المالي في قطر اليوم؟

– القطاع المصرفي في دولة قطر لا يزال واحداً من أفضل القطاعات في منطقة الخليج، وذلك حسب تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف قطر المركزي. في الوقت الراهن، تواجه العديد من المؤسسات المالية في الاقتصادات المتقدمة عدداً من التحديات الدورية والهيكلية، من بينها الربحية الضعيفة التي تؤثر سلباً على رأس المال مع مرور الوقت، وهو ما يقلص قدرتها على تعزيز النمو. وعلى عكس ذلك، فقد حافظ القطاع المصرفي والمالي في دولة قطر على حيويته عموماً، مع نسب رأس مال مرتفعة ومستوى منخفض من القروض المستحقة. كما أنه وبالرغم من انخفاض أسعار النفط وتأثيره على تراجع الودائع، كانت البنوك القطرية قادرة على رصد الأموال من خلال مصادر أخرى، من دون أن يؤثر ذلك كثيراً على التكلفة أو توافر الائتمان. وأحب أن أؤكد هنا بعدد من العناصر المهمة التي أدت دوراً محورياً في المحافظة على استقرارنا المالي في قطر، ومنها استراتيجية